

تأثير التدخلات الأجنبية على تشكيل حوكمة الأمن الإقليمي في غرب آسيا:

دراسة مقارنة بين إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا

سيد جلال دهقاني فيروزآبادي^١، حسين سليمي^٢، غلام علي شكني زاده^٣، سميرة أكبري^٤

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٠٦/٢٠

تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١٠/٢٤

الملخص

إن الأعمال العظيمة، ومنها بناء الحضارات، لا تقتصر على جهود النخبة والمبتكرين فحسب، بل إن الحركات الكبرى والتحولت والإصلاحات التاريخية والاجتماعية إنما تتولد من التفاعل بين هذه الفئة وبين عامة الشعب. وبعبارة أخرى، فإن الانسجام بين حركة الجماهير الشعبية والقادة، هو العامل الجوهرى في صناعة الظواهر المدهشة عبر التاريخ. ولهذا السبب، طالب الإمام الخامنئى (مد ظله العالى) في بيان الخطوة الثانية للثورة بإطلاق حركة شعبية شاملة (تعبئة وطنية) في سبعة مجالات أساسية، من بينها مجال العلم والتكنولوجيا. يهدف هذا المقال إلى "الوصول إلى نموذج تطبيقي لإطلاق حركة شعبية وتجهيز تعبئة وطنية تسهم في تحقيق قفزة نوعية في مجال العلم والتكنولوجيا، ضمن إطار بيان الخطوة الثانية". تعتمد هذه الدراسة على توجه تنموي وتطبيقي، حيث تم جمع البيانات النوعية من خلال مقابلات معمقة، وتحليلها باستخدام منهجية نظرية البيانات المؤسسة عبر برنامج MAXQDA. وقد شملت العينة الإحصائية خبراء في مجال العلم والتكنولوجيا ومدراء استراتيجيين في البلاد، وتم تحديد عدد العينة بـ ١٤ فرداً، إلى أن تم تحقيق الإشباع النظري. كما تم تطوير النموذج وفقاً لمنهجية البيانات المؤسسة ذات الطابع العملي، حيث استُخرج ما مجموعه ٩٧ مقولة، جاءت كما يلي: مفهوم التعبئة في العلم والتكنولوجيا: ٧ مقولات. أبعاد التعبئة: ٨ مقولات. المؤشرات: ١٥ مقولة. الأسباب والعوامل الهيكلية: ٩ مقولات. الأسباب والعوامل البيئية: ١٨ مقولة. الأسباب والعوامل السلوكية والبنوية المستترة: ١٢ مقولة. الأسباب والعوامل السلوكية والبنوية المهددة: ١٠ مقولات. والاستراتيجيات والحلول لإطلاق التعبئة الوطنية والحركة الشعبية في مجال العلم والتكنولوجيا ضمن إطار بيان الخطوة الثانية: ١٦ مقولة.

الكلمات المفتاحية: إيران، تركيا، حوكمة الأمن الإقليمي، المملكة العربية السعودية، التدخلات الأجنبية.

^١. أستاذ العلاقات الدولية، جامعة العلامة الطباطبائي، البريد الإلكتروني: Jdehghani20@yahoo.com

^٢. أستاذ العلاقات الدولية، جامعة العلامة الطباطبائي، البريد الإلكتروني: salimi@atu.ac.ir

^٣. أستاذ مشارك في العلاقات الدولية، جامعة العلامة الطباطبائي، البريد الإلكتروني: chegnizadeh@atu.ac.ir

^٤. مرشحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة العلامة الطباطبائي، البريد الإلكتروني: Samiraakbari1394@gmail.com

مقدمة

لطالما جذبت منطقة غرب آسيا اهتمامًا دوليًا نظرًا للتوسع غير المسبوق للجماعات الإرهابية من جهة، والصراعات الداخلية (داخل الدول) والإقليمية (بين الدول) من جهة أخرى. لذا، شهدت المنطقة، بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٢٢، أكبر عدد من الهجمات الإرهابية عالميًا (٢٣,١٠٨ هجمات) (استاتيس١، ٢٠٢٢). كما صُنف تنظيم داعش في عام ٢٠٢١ كأخطر جماعة إرهابية في العالم، حيث ينشط بشكل رئيسي في الشرق الأوسط (رلايف وب^٢، ٢٠٢٣).

لقد تسببت هذه العوامل في مواجهة حوكمة الأمن الإقليمي للعديد من التحديات. "بتطبيق مفهوم الحوكمة على صنع السياسات الأمنية، يعكس مصطلح حوكمة الأمن توزيع السلطة السياسية بطريقة مختلطة من "التوجيه السياسي" إلى مستويات مختلفة من صنع القرار، وإلى عدد متزايد من الجهات الفاعلة العامة والخاصة. وتشير حوكمة الأمن عمومًا إلى الأنماط الهرمية وغير الهرمية للتوجيه السياسي، وصنع القرار، والرقابة الموجودة في المجال الأمني" (اسكرودر^٤، ٢٠١٠: ١٠).

في غضون ذلك، أثرت عوامل مختلفة على هذه القضية، من بينها التدخلات الخارجية للقوى العابرة للحدود. فلطالما تركت هذه التدخلات آثارها التاريخية بطرق مختلفة، لا سيما من خلال رسم حدود مصطنعة، ونشوء نزاعات حدودية، وتششت الأعراق في مختلف الدول، وغيرها. وفي هذا الصدد، طُرح سؤال حول تأثير التدخلات الخارجية على حوكمة الأمن الإقليمي في غرب آسيا. والفرضية الرئيسية المطروحة هي: "للتدخلات الخارجية تأثير كبير على تدني جودة حوكمة الأمن الإقليمي في غرب آسيا". ونظرًا لأن هذه القوى الإقليمية، وطبيعة علاقاتها، هي التي تُشكل حوكمة الأمن الإقليمي بشكل رئيسي، فقد جرت محاولة لدراسة إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا بطريقة مقارنة.

الخلفية البحثية

يمكن دراسة الخلفية البحثية في الفئتين التاليتين:

١- الأسس النظرية لحوكمة الأمن الإقليمي

في هذه الفئة، هناك الكثير من الأبحاث، مثل بحث كاهاري كاكوفيتش^٥ وبريس بارناتان^٦ (٢٠١٦) تحت عنوان "حوكمة الأمن الإقليمي"، وأدler^٧ وجرو^٨ (٢٠٠٩) تحت عنوان "الطوارئ". وقد أجريت دراسات عديدة تحت عنوان "مع

1. Statista

2. Relief web

3. political steering

4. Schroeder

5. Kacowicz

6. Press-Barnathan

7. Adler

8. Greve

وصول مجتمع الأمن إلى توازن القوى: الآليات الإقليمية المتداخلة لحوكمة الأمن"، بقلم كيرشنر^١ وسبيرلينج^٢ (٢٠٠٦) وإمامي وجوادي (١٤٠٠)، ولكن جرت محاولة لمعالجة السوابق التي تستكشف حوكمة الأمن على المستوى الإقليمي.

في مقال بعنوان "ظهور حوكمة الأمن"، يتناول بيفر^٣ وهول^٤ (٢٠١٣) كيف ولماذا نشأت حوكمة الأمن. وي طرح بريسلين^٥ وكرافت^٦ (٢٠١٣) في دراسة "أبحاث حوكمة الأمن الإقليمي: الأبعاد والنقاشات والحوارات" مسألة كيفية تحقيق حوكمة الأمن الإقليمي. ويجادل داس^٧ وفرايسندورف^٨ (٢٠١٠) في دراسة "إعادة النظر في حوكمة الأمن: مشكلة العواقب غير المقصودة (دراسات أمنية معاصرة)"، بأنه في حين كانت سياسات الأمن التقليدية حكراً على الدول سابقاً، وكانت تهدف إلى الدفاع العسكري، فإن حوكمة الأمن تُنفذ من قِبل جهات فاعلة متعددة، وتهدف إلى تهيئة بيئة عالمية آمنة للدول والفئات الاجتماعية والأفراد.

وفقاً لكراهمان^٩ (٢٠٠٣ و ٢٠٠٥) في مقالته بعنوان "مفاهيم حوكمة الأمن: التعاون والصراع" و"حوكمة الأمن والشبكات: رؤية نظرية جديدة حول الأمن عبر الأطلسي"، لم يقتصر تنامي المؤسسات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة واختيار الاتحاد السوفيتي على ذلك، بل اكتسبت الجهات الفاعلة الخاصة - مثل المنظمات غير الحكومية وشركات الأمن الخاصة - تأثيراً كبيراً أيضاً. يعتقد كراهمان أن هذه السمات لم تُفهم تماماً من قِبل النظريات التقليدية في الدراسات الأمنية. وعليه، يقترح حوكمة أمنية لفهم التغييرات التي طرأت في العصر الجديد.

٢- حوكمة الأمن عملياً مع التركيز على منطقة أو بلد معين

تُحل هذه الفئة من الأبحاث حالةً أو عملية حوكمة الأمن في بلد أو منطقة محددة. كيرشنر وسبيرلينج (٢٠٠٧)، كريستو^{١٠} وآخرون (٢٠١٤)، مونار^{١١} (٢٠١٤)، شرودر (٢٠١٣) وسبيرلينج وويبر^{١٢} (٢٠١٤) تناولوا حوكمة الأمن الإقليمي في أوروبا، وبينفاري^{١٣} (٢٠١٤) في مصر، وتانجور^{١٤} (٢٠١٢) وموفتيارباخ^{١٥} (٢٠١٤) في تركيا، وسيكورولي

1. Kirchner

2. Sperling

3. Bevir

4. Hall

5. Breslin

6. Croft

7. Daase

8. Friesendorf

9. Krahmann

10. Christou

11. Monar

12. Webber

13. Pinfari

14. Tangör

15. Müftüler-Baç

١ وفاراي ٢ ولوكاريلي ٣ (٢٠١٧) في جنوب القوقاز، وسفينسون ٤ (٢٠١٣) في جنوب آسيا، وجيتشكي ٥ (٢٠١١) في جنوب شرق آسيا. وفي الوقت نفسه، فإن القضية الرئيسية التي طرحها احتشامي ٦ (٢٠١٣) في "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الأمن والحكومة الإقليمية" هي لماذا، على عكس مناطق أخرى مثل أوروبا، لم يتم تشكيل حكومة الأمن بمشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ وقد خلص إلى أنه على الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لديها مراكز أمنية (مجلس التعاون الخليجي)، إلا أنها لا تمتلك القوة والشرعية لحل الأزمات بين الدول أو احتواء مشاكل الأمن الداخلي. في رأيه، في غياب مؤسسات الحكومة الإقليمية، فإن مشاكل الأمن الداخلي لديها القدرة على الخروج عن السيطرة وتصبح إقليمية (اليمن ٢٠٠٩) وتتسبب أيضاً في تدخلات عبر إقليمية (تدخل المجتمع الدولي في أزمة دارفور في السودان). يجادل إيتشامي بأن الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسية في إرساء الحكومة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكنها لا تحتكر العمل. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تشترك في نفس الرأي حول حكومة الأمن الإقليمي في غرب آسيا، إلا أن إيتشامي سعى إلى السبب الرئيسي لعدم وجود حكومة أمنية إقليمية في العوامل الداخلية، بينما تعزو هذه المقالة السبب الرئيسي لهذه المشكلة إلى العوامل الخارجية. وذلك لأن الفرضية الرئيسية للمقالة هي أن الدول الاستعمارية منعت تاريخياً، في أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية مختلفة، وما إلى ذلك، العملية الطبيعية لبناء الدولة والأمة وتشكيل حكومة الأمن الداخلي والإقليمي بطرق مختلفة، مثل رسم حدود مصطنعة.

الأسس النظرية

ولكي نفهم حكومة الأمن، فمن الضروري أولاً توضيح معنى عنصريها: الأمن والحكومة.

الأمن

لقد كان معنى الأمن محل نقاش واسع النطاق منذ ثمانينيات القرن العشرين. وفي قلب هذا النقاش كانت هناك محاولات لتعميق وتوسيع مفهوم الأمن من الدولة إلى المجتمعات والأفراد، ومن القضايا العسكرية إلى القضايا المدنية. ويستند هذا التحدي لمفهوم الأمن المتمركز حول الدولة، إلى الحجة القائلة بأن نهاية الحرب الباردة قد قللت بشكل كبير من احتمالية نشوب حرب "بين الدول"،^٧ في حين يبدو أن التهديد الذي تشكله الحرب الأهلية والجريمة العابرة للحدود

1. Ceccorulli

2. Frappi

3. Lucarelli

4. Svensson

5. Jetschke

6. Ehteshami

7. Interstate

الوطنية والإرهاب والأمراض المعدية قد زاد (كراهمان، ٢٠٠٣: ٩-١٠). فعلى سبيل المثال، انخفض عدد الوفيات الناجمة عن الحروب بين الدول من أكثر من أربعة ملايين في عام ١٩٤٤ إلى ما يقرب من ٢٦٣٠٠٠ في عام ١٩٧٢، وإلى ما يقرب من ١٥٩٠٠٠ و ٢٦٠٠٠ في عامي ١٩٨٦ و ٢٠١٤ على التوالي (علمنا في البيانات^١، ٢٠٢٣).

بشكل عام، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبحت الحروب "داخل الدول"^٢ بدلاً من "بين الدول" مشكلةً رئيسيةً (برنامج بيانات الصراع في أوبسالا^٣، ٢٠٢٣). كما ارتفع عدد الوفيات الناجمة عن الهجمات الإرهابية من ١٧١ حالة وفاة عام ١٩٧١ إلى ما يقرب من ٤٥ ألف حالة وفاة عام ٢٠١٤ (قاعدة بيانات الإرهاب العالمي^٤، ٢٠٢٢)، وارتفع عدد الوفيات الناجمة عن الإيدز من حوالي ٣٣٦ ألف حالة وفاة عام ١٩٩٩، إلى ما يقرب من مليوني حالة وفاة عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٩ على التوالي (روزر وريتشي^٥، ٢٠٢٣).

الحكومة

الحكومة هي تعبير عن أسلوب الحكم وحالته. الحكومة والدولة تُصَوَّران وسائل الحكم ونتائجه. تشير الحكومة إلى مجموعة من العمليات التي تعتمد، بقوة ونفوذ وسلطة، إجراءات وسياسات للحكم (كياخاه، ٢٠١٩: ١٥٦-١٥٧).

كان تطبيق مفهوم الحكومة في العالم نتيجةً طبيعيةً للدلائل المتزايدة على أن النظام الدولي لم يعد يتألف من الدول فحسب، بل يشهد العالم تغييرًا جذريًا. على الرغم من أن جهات فاعلة مثل الكنيسة الكاثوليكية، وجنرال مونتروز، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ليست جديدةً على النظام الوستفالي، ولكن انتشار الجهات الفاعلة غير الحكومية وأهميتها وقوتها المتزايدة هي السمات المميزة للشؤون العالمية المعاصرة (هيلد^٦ وآخرون، ١٩٩٩: ٨٨-٨٩).

يُعرف البنك الدولي الحكومة بأنها طريقة ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وقد حدد البنك الدولي ثلاثة جوانب مميزة للحكومة: ١. شكل النظام السياسي، ٢. عملية ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل التنمية، ٣. قدرة الحكومات على تصميم السياسات وصياغتها وتنفيذها، والقيام بالمهام (البنك الدولي^٧، ١٩٩٤: ١٤).

1. Our World in Data

2. Intrastate

3. Uppsala Conflict Data Program

4. Global Terrorism Database

5. Roser and Ritchie

6. Held

7. World Bank

حوكمة الأمن

١. أسباب نشوء حوكمة الأمن

لقد حظيت حوكمة الأمن باهتمام متزايد منذ عام ١٩٨٩. وتنبع أهميتها المفاهيمية إلى حد كبير من التحديات التي يفرضها جدول الأعمال الأمني الجديد. (كيرشنر وسبيرلينج، ٢٠١٨: ١٨). يتجلى ظهور حوكمة الأمن في السرديات الرئيسية للعولمة، والتهديدات العابرة للحدود، والنزعة العالمية الليبرالية بعد نهاية الحرب الباردة. أولاً، يستند تطبيقه إلى افتراض أن الإرهاب الدولي وغيره من التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية، قد استكملت مخاوف قديمة مثل الحروب بين الدول أو الأسلحة النووية دون بديل كامل. وبالتالي، فإنها تقبل الرأي القائل بأن المنظور المركز على الدولة في سياسات الأمن التقليدية ودراساتها لا يتماشى مع واقع ما بعد الحرب الباردة. ثانيًا، تستند حوكمة الأمن إلى الادعاء بأن هذه التهديدات العابرة للحدود تُشكّل تحديات للطرق التقليدية لتوفير الأمن من قبل الدول، وتؤكد على الحاجة إلى طرق جديدة للحكومة العابرة للحدود (إرهارت وآخرون، ٢٠١٣: ١٤٦-١٤٧).

تتطلب أجندة الأمن الجديدة نهجًا أكثر دقةً وتعقيدًا لمشكلة الأمن: فالدولة ليست سوى وكيل وهدف واحد للتهديدات الأمنية من بين العديد من الوكلاء الآخرين. تلعب الجهات الفاعلة غير الحكومية دورًا مهمًا كوكلاء لانعدام الأمن، ويُسعى إلى تحقيق الأمن للمجتمع والدولة والأهداف البيئية التي حددها المجتمع الدولي أو مجموعة من الدول جيدًا. كان هناك انخفاض نسبي في أهمية الدولة، سواء كهدف أو مصدر للتهديد. وبالتالي، فإن تصنيف التهديدات، الذي يؤثر بشكل مباشر على مشكلة حوكمة الأمن ومدى صحة فرضية ما بعد ويستفاليا، يحدد التهديدات في بعدين: هدف التهديد (الدولة أو المجتمع أو البيئة) ووكيل التهديد (الدولة أو غير الدولة). يؤكد تصنيف التهديد هذا على التعقيد النسبي وصعوبة تلبية المتطلبات النظامية للأمن لهذه الدول لسببين: أولاً، تُعزى الوكالة إلى حد كبير إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية خارج نطاق الدول. ثانيًا، التهديدات الموجهة للدولة غير مباشرة وليست مباشرة، وهي الآن تستهدف المجتمع عمدًا أو تشمل البيئة المحلية (سبيرلينج، ٢٠١٤: ١٠٤).

٢. تعريف حوكمة الأمن

تستند حوكمة الأمن إلى عدة افتراضات حول طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة. يدعي الافتراض الأول أن الحروب بين الدول قد استُبدلت بتهديدات غير حكومية وداخلية، كالإرهاب وانتشار الأسلحة والصراعات الداخلية، باعتبارها المصدر الأهم لانعدام الأمن. أما الافتراض الثاني، فهو أن تعدد التهديدات الأمنية المعاصرة وتعقيدها وطبيعتها الداخلية أو العابرة للحدود الوطنية، تُشكّل تحديًا لقدرة الدول القومية ذات السيادة على ضمان أمن مواطنيها. فمع تجاوز التهديدات

¹. Ehrhart, Hegemann and Kahl

الجديدة للحدود الوطنية، يُطلب من الدول داخل الأقاليم بشكل متزايد التعاون مع جهات فاعلة غير حكومية، كالمنظمات الدولية، أو الاستعانة بها لمكافحةها. ويؤدي هذا الافتراض إلى الافتراض الثالث، الذي يُشير إلى أن التوفير الحصري للأمن الوطني والدولي الذي ميّز أوروبا وأمريكا الشمالية خلال الحرب الباردة، أخذ في التآكل بشكل متزايد. بمعنى آخر، استبدلت قاعدة احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة باعتبارات تتعلق بكفاءة وفعالية تكلفة جهات فاعلة غير حكومية أخرى (كراهمان، ٢٠٠٥: ٢٢-٢٣).

إن حوكمة الأمن، من وجهة نظر كراهمان، تتعلق بالهياكل والعمليات الناشئة التي تمكن مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة العامة والخاصة من تنسيق احتياجاتها ومصالحها المتبادلة، من خلال اعتماد وتنفيذ قرارات سياسية ملزمة في غياب سلطة سياسية مركزية (المرجع نفسه: ٢٠).

كمفهوم، نجحت حوكمة الأمن، في المقام الأول، في استيعاب السمات الواضحة لصانعي السياسات ومعظم الباحثين، ألا وهي تكاثر التهديدات والمخاطر الأمنية، وتعدد الجهات الفاعلة، وآليات معالجتها. وقد أظهرت هاتان السمتان، بدورهما، محدودية قدرة الدولة (الجهة الأمنية التقليدية) على التعامل مع التهديدات المتعددة بمفردها (سبيرلينج ووير، ٢٠١٤: ١٢٩).

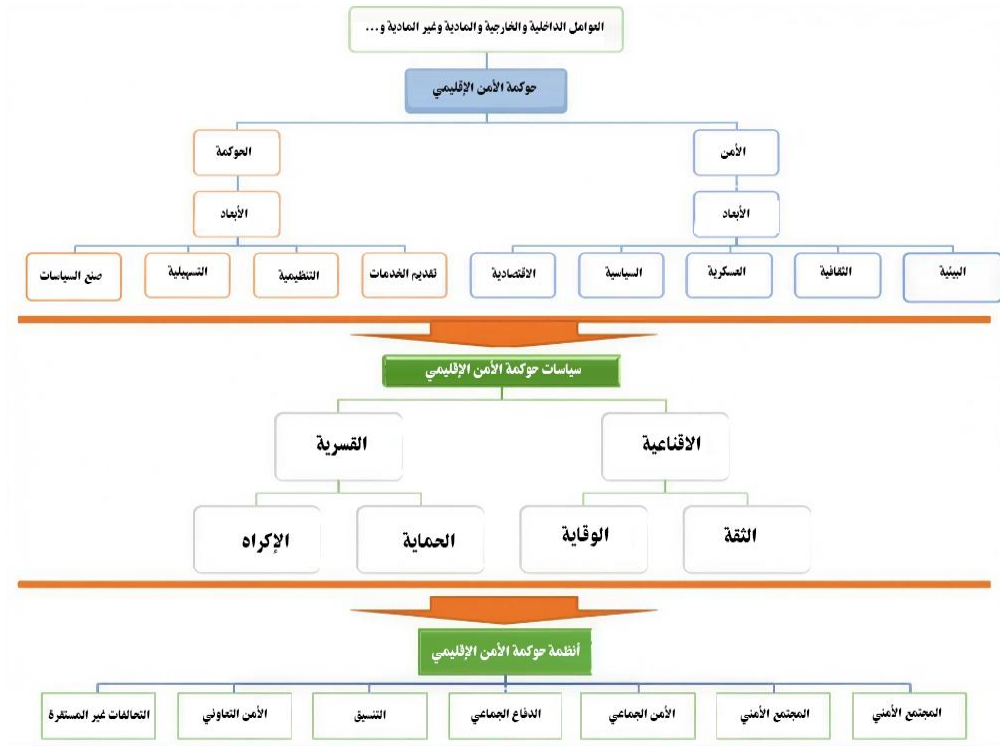
بشكل عام، يتمتع التعريف الأولي لحوكمة الأمن بثلاث مزايا مقارنةً بالمناهج الحالية للدراسات الأمنية: ١- كانت صياغة مفتوحة سمحت بإعادة النظر في طبيعة الأمن من حيث الجهات الفاعلة وكذلك العوامل وتعريف التهديد. ٢- قدمت آليةً لصدّ الثغرات الواضحة التي تميز مناقشات الأمن المعاصرة، وخاصةً بين أنواع مختلفة من الواقعية (الجديدة)، والمؤسسية النيوليبرالية والبنوية. ٣- لفت الانتباه إلى مجموعة متنوعة من الآليات (مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول في توفير الأمن وعنصر انعدام الأمن، وما إلى ذلك) التي تؤمن بها الدول والمجتمعات أنفسها (سبيرلينج، ٢٠١٤: ٥).

٣. سياسات حوكمة الأمن الإقليمي

يستند إطار حوكمة الأمن على أربعة أبعاد للسياسة الأمنية: الضمان والوقاية والحماية والإكراه (كيرشنر ودومينغيز، ٢٠١٣: ٦). تميز سياسات الضمان الجهود الرامية إلى إعادة الإعمار بعد الصراع والمشاركة في تدابير بناء الثقة. تشمل السياسات الوقائية الجهود المبذولة لمنع الصراع من خلال إنشاء أو الحفاظ على المؤسسات المحلية أو الإقليمية أو الدولية، التي تساعد في الحد من الفوضى وإرساء النظام. تشمل السياسات القسرية مهام حل النزاعات من خلال التدخل العسكري، وخاصةً حفظ السلام والإنفاذ. تصف السياسات الوقائية لحوكمة الأمن الجهود المبذولة لتحقيق الوظيفة التقليدية المتمثلة في حماية المجتمع من التهديدات الخارجية. غالبًا ما تُنفذ هذه المهام الأربع المتعلقة بحوكمة الأمن في آنٍ واحد. ومن الواضح أيضًا أنه يمكن استخدام الأدوات الاقتصادية والعسكرية لتحقيق أهدافٍ غير متشابهة تمامًا. (كيرشنر وسبيرلينج، ٢٠١٨: ٣).

تُشكّل حالة طبيعية دولية بدائية ومجتمع دولي متحضر، حدود سلسلة من أنظمة حوكمة الأمن، تندرج ضمنها سبعة أشكال عامة أخرى، مرتبة من البدائية إلى المتقدمة، وهي: التحالفات غير المستقرة، والأمن التعاوني، والتجمعات،

والدفاع الجماعي، والأمن الجماعي، ونوعان من مجتمعات الأمن - التعاقدية والمتكاملة (سيرلينج، ٢٠١٤: ١١٠). وفيما يتعلق بالقضايا المذكورة أعلاه، يُوضّح الشكل ١ نموذج البحث.



الشكل ١: قالب تحليل البحث

منهجية البحث

نوع وتطبيق المنهج

منهج البحث كمي، ويتم جمع البيانات من خلال المكتبات والمواقع الإلكترونية لمؤسسات مختلفة. أما البيانات الثانوية، فقد تم الحصول عليها من مؤسسات عالمية مختلفة (البنك الدولي، ومعهد كوف، وغيرها). وقد برزت التدخلات الأجنبية كمتغير مستقل، وحوكمة الأمن الإقليمي كمتغير تابع.

تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام برنامج SPSS^١ الإصدار ٢٢. بالإضافة إلى معامل ارتباط بيرسون، استخدم الانحدار في هذا القسم. يُساعد الانحدار على فهم مدى إمكانية تفسير حوكمة الأمن الإقليمي بالتدخلات الخارجية.

طريقة قياس المتغيرات

يتناول هذا القسم طريقة قياس المتغيرات (التدخلات الأجنبية وحوكمة الأمن الإقليمي).

١. التدخلات الأجنبية

يتناول تأثير الجهات الفاعلة الخارجية على أداء الدولة - وخاصةً الأمن والأمن الاقتصادي. من ناحية، يركز التدخل الخارجي على الجوانب الأمنية لمشاركة الجهات الفاعلة الخارجية، سواء السرية أو العلنية، في الشؤون الداخلية للدولة المعرضة للخطر من قبل الحكومات أو الجيوش أو أجهزة الاستخبارات، أو جماعات الهوية أو الكيانات الأخرى التي قد تؤثر على توازن القوى داخل الدولة. ومن ناحية أخرى، يركز التدخل الخارجي على المشاركة الاقتصادية من قبل الجهات الفاعلة الخارجية، بما في ذلك المنظمات متعددة الأطراف، من خلال القروض الكبيرة أو مشاريع التنمية أو المساعدات الأجنبية مثل السيطرة على المالية أو إدارة السياسة الاقتصادية للدولة لخلق التبعية الاقتصادية. كما يأخذ التدخل الخارجي في الاعتبار التدخلات الإنسانية مثل نشر بعثة حفظ سلام دولية (مؤشر الدول الهشة^٢، ٢٠٢٣).

٢. حوكمة الأمن الإقليمي

لتوضيح عملية حوكمة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، تم استخلاص أربعة مؤشرات للسياسة الأمنية وهي الضمان أو الثقة، والوقاية، والحماية، والإكراه على النحو التالي:

أ. ترتبط سياسات الضمان بأنشطة إعادة الإعمار بعد الصراع وجهود بناء السلام، مثل تدابير بناء الثقة. وتشمل تدابير السياسة المحددة: بعثات الشرطة والحدود، وبعثات مراقبة ما بعد الصراع، والمساعدة في إعادة الإعمار الاقتصادي. وعند تقييم مساعدة الدول المحورية، يُولى الاهتمام لمساهمات الميزانية والموظفين المقدمة للعملية. بالإضافة إلى ذلك، تُطرح الأسئلة التالية: هل تُظهر الدولة قيد المراجعة تحيزًا جغرافيًا في سياساتها الحكومية؟ وهل تفضل الدولة العمل بشكل ثنائي أم متعدد الأطراف؟ (كيرشنر، ٢٠١٤: ٨). ولتفعيل هذا البعد من سياسة حوكمة الأمن الإقليمي، تم اختيار المؤشرات

¹.SPSS

².Fragile States Index

"العلاقات مع الدول المجاورة" (آفاق الإنسانية ١، ٢٠٢٣)، و"العولة" (كوف ٢، ٢٠٢٣)، و"السلام العالمي" (الاقتصاد والسلام ٣، ٢٠٢٣).

ب. تتضمن السياسات الوقائية الجهود المبذولة لمنع الصراعات من خلال إنشاء أو الحفاظ على المؤسسات المحلية أو الإقليمية أو الدولية التي تساعد في الحد من الفوضى وإرساء النظام. وتهدف إلى القضاء على الأسباب الجذرية للصراع. وتشمل السياسات الوقائية الشائعة تدابير ضبط الأسلحة ومنع الانتشار، فضلاً عن المساعدة الفنية للإصلاحات السياسية والاقتصادية المحلية؛ من إقامة علاقات مدنية عسكرية إلى زيادة آفاق الحكم الديمقراطي والمساعدة في تطوير اقتصادات السوق (كيرشنر، ٢٠١٤: ٨). ولتنفيذ سياسات الوقاية، تم اختيار المؤشرات "المساعدة المالية لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة" (آفاق الإنسانية، ٢٠٢٣ ب)، و"القدرات النووية والأسلحة الثقيلة" (آفاق الإنسانية، ٢٠٢٣ هـ)، و"الحرية المدنية" (فريدوم هاوس ٤، ٢٠٢٣ أ)، و"الحقوق السياسية" (فريدوم هاوس، ٢٠٢٣ ب)، و"مؤشر الحرية الاقتصادية العامة" (هيريتيدج ٥، ٢٠٢٣).

ج. تشمل السياسات الأمنية الجهود المحلية ومتعددة الأطراف لتحقيق الوظيفة التقليدية المتمثلة في حماية المجتمع من التهديدات الخارجية. وتشمل خمس فئات رئيسية من السياسات الأمنية: الأمن الصحي، ومراقبة الحدود، والإرهاب، والجريمة المنظمة (الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، والهجرة)، والتدهور البيئي (إدارة الكوارث الطبيعية). وتهدف التحليلات الخاصة بكل بلد إلى إظهار الأهمية النسبية لكل فئة من فئات التهديدات، والتي تُقاس أساساً بالنفقات الميزانية والمبادرات السياسية التي تسعى إلى إدارة التهديد (مثل تحسين المراقبة الصحية أو تمويل البحوث الطبية) أو القضاء عليه، مثل زيادة الموارد البشرية أو تمويل مكافحة الجريمة أو الإرهاب (كيرشنر، ٢٠١٤: ٨). المؤشرات المختارة لتشغيل هذا البعد من سياسة حوكمة الأمن هي: "الصحة" (مؤشر الرفاهية ٦، ٢٠٢٣ أ)، "السلامة والأمن" (مؤشر الرفاهية، ٢٠٢٣ ب)، "الإرهاب العالمي" (الاقتصاد والسلام، ٢٠٢٢)، "تصورات الفساد" (الشفافية ٧، ٢٠٢٣)، "الأداء البيئي" ٨ (جامعة ييل ٩، ٢٠٢٣)، و"الهجرة البشرية وهجرة الأدمغة" (صندوق السلام ١٠، ٢٠٢٣).

1. Vision of Humanity

2. KOF

3. Economics and Peace.

4. Freedom house

5. Heritage

6. Prosperity

7 Transparency.

8. Environmental Performance Index

9. Yale

10. und for Peace

د. تمثل السياسات القسرية مهام حل النزاعات من خلال التدخل العسكري، وخاصةً صنع السلام وإنفاذه (كيرشنر، ٢٠١٤: ٨). وقد اختير مؤشرا "عدد الوفيات الناجمة عن النزاعات الخارجية المنظمة" (برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات، ٢٠٢٣) و"الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي" (معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، ٢٠٢٣) لتنفيذ هذا البُعد. ويمكن الاطلاع على أبعاد ومؤشرات حوكمة الأمن الإقليمي في الجدول أدناه:

الجدول ١: أبعاد ومؤشرات حوكمة الأمن الإقليمي

العامل	الأدوات	أبعاد حوكمة الأمن	العنصر	الفهرس	الحجم
القسرية	الحماية	الأمن الصحي	الأمم المتحدة	السلامة والأمن	رتبة
			الإرهاب	إدراك الفساد	رتبة
			الجرم المنظمة	مؤشر الأداء البيئي	رتبة
			تدمير البيئة	الهجرة البشرية وهجرة الأدمغة	رتبة
			الهجرة	عدد الوفيات الناجمة عن الصراعات الخارجية للمنظمة	رقم
			التدخل العسكري	الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	رتبة
	الإكراه	الإنفاق العسكري	الإنفاق العسكري	المحلي الإجمالي	رتبة
			الإنفاق العسكري	المحلي الإجمالي	رتبة
			الإنفاق العسكري	المحلي الإجمالي	رتبة
			الإنفاق العسكري	المحلي الإجمالي	رتبة
حوكمة الأمن	الوقاية	الوقاية	منع الحرب	لمساعدة المالية لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة	دولار
			منع انتشار أسلحة الدمار الشامل	القدرات النووية والأسلحة الثقيلة	عدد
			ترايد آفاق الحكم الديمقراطي	الحريات المدنية	رتبة
			الحقوق السياسية	المؤشر العام للحرية الاقتصادية	رتبة
			المساعدة في تطوير اقتصاد السوق الحر	العلاقات مع الدول المجاورة	نتيجة
			أنشطة التحالف وبناء المؤسسات	العملة	رتبة
	الثقة	الثقة	العمل التناهي أو المتعدد الأطراف للدول	مؤشر السلام العالمي	رتبة
			التدابير الدبلوماسية والسياسية لحل الصراع	مؤشر السلام العالمي	رتبة
			التدابير الدبلوماسية والسياسية لحل الصراع	مؤشر السلام العالمي	رتبة
			التدابير الدبلوماسية والسياسية لحل الصراع	مؤشر السلام العالمي	رتبة

٣. توحيد المؤشرات

تُظهر نظرة سريعة على الجدول ٢ أن جميع المؤشرات المستخدمة لحساب حوكمة الأمن الإقليمي لا تُعرض بنفس الطريقة. باختلاف نطاق القياس ونطاقه من جهة، واختلاف عدد الدول المقاسة (حتى في كل مؤشر في سنوات مختلفة) من جهة أخرى، يتطلب توحيدها قبل حسابها. ولهذا الغرض، يُسعى إلى تحويل جميع المؤشرات إلى رتب واستخدام مقياس ونطاق واحد لها.

وبما أن معظم المؤشرات المعنية تُحدد على مقياس من صفر إلى مئة، فإن أفضل طريقة للتوحيد هي تحويل الدرجات الأخرى، مثل من صفر إلى عشرة أو من صفر إلى سبعة، إلى صفر إلى مئة. في الواقع، بالنسبة للمؤشرات التي تُحسب أصلاً من صفر إلى مئة، يُوحد عدد الدول فقط في سنوات مختلفة، أما بالنسبة للمؤشرات الأخرى، فيُحول النطاق الحالي أولاً إلى نطاق من صفر إلى مئة، ثم يُوحد عدد الدول. على سبيل المثال، بالنسبة لمؤشر هجرة المواطنين وهجرة الأدمغة، حيث تُحسب درجات الدول من صفر إلى عشرة، ويُحسب الرقم عشرة على أنه مئة، ويُحسب الرقم تسعة على أنه تسعون، وهكذا، تُحسب جميع الأرقام والبيانات من مئة. وبعد تحويل جميع المؤشرات إلى مراتب، يُقسم ترتيب كل دولة على إجمالي عدد الدول في ذلك الترتيب، ويُضرب العدد الناتج في مئة. بهذه الطريقة، تُطبق هذه الصيغة في كل سنة وعلى جميع المؤشرات حتى تُحسب جميع المراتب نهائياً من مئة، ويُجرى التوحيد من حيث النطاق والنطاق وعدد الدول المصنفة. وبعد اتباع هذه الخطوات، يتم رسم الرسوم البيانية لأبعاد مختلفة لحوكمة الأمن الإقليمي. وعند رسم الرسم البياني، وعلى عكس الممارسة الشائعة التي مفادها أنه كلما اقترب الرقم من ١٠٠، كان الوضع أفضل، فإن الوضع هنا يكون عكس ذلك. بمعنى آخر، كلما اقتربت درجة الدولة من الصفر، كان وضعها أفضل. على سبيل المثال، كانت مرتبة المملكة العربية السعودية في مؤشر السلامة والأمن في عام ٢٠١١ هي ١٤٤، وعندما تم تقسيم هذه المرتبة على إجمالي عدد الدول المقاسة (١٦٧)، كان الرقم الذي تم الحصول عليه ٠,٨٦. وعندما تم ضرب هذا الرقم في نسبة مئوية، كان الرقم الذي تم الحصول عليه ٨٦. في المقابل، كانت مرتبة إيران في نفس المؤشر في عام ٢٠١٥ هي ٥٦، بعد المرور بالعملية المذكورة أعلاه. وهذا يدل على أنه كلما اقتربت درجة الدولة من الصفر، كان الوضع أفضل. لذلك، عند رسم الرسم البياني، يتم تكوين انطباع بأن الدولة التي تكون درجتها أقرب إلى ١٠٠ تتمتع بوضع وأداء أفضل. ولحل هذه المشكلة، طُرِح الرقم الناتج من مئة مرة أخرى. في هذه الحالة، في المثال أعلاه، كانت درجة السعودية ١٤ ودرجة إيران ٤٤.

تحليل النتائج

تمت مراجعة النتائج في ثلاثة أقسام منفصلة: الوصفي، والتحليلي، والاستدلالي.

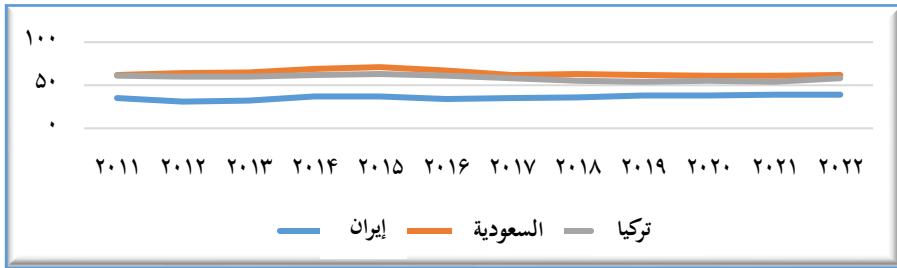
١. النتائج الوصفية

في هذا القسم، يتم تحليل عملية حوكمة الأمن الإقليمي في غرب آسيا والتدخلات الأجنبية في إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا بشكل منفصل.

عملية حوكمة الأمن الإقليمي في غرب آسيا

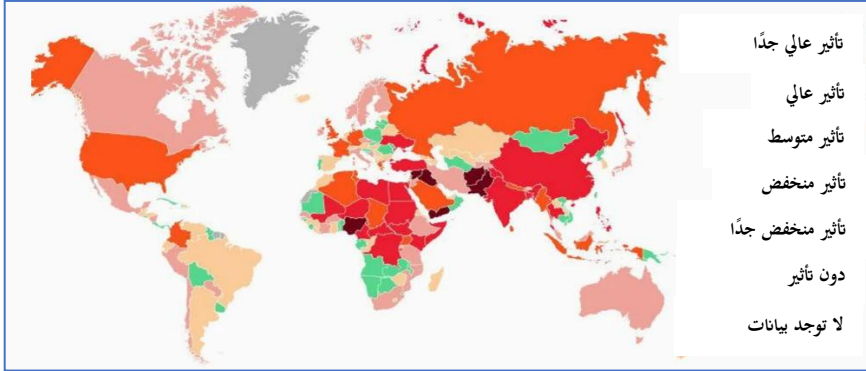
أ. الحماية

وفقاً للشكل ١، من بين الدول الثلاث المدروسة، كان أداء المملكة العربية السعودية أفضل في بُعد الحماية لحوكمة الأمن الإقليمي خلال السنوات قيد المراجعة. ونتيجةً لذلك، كان هناك فارق قدره ٨ و ٣٢ نقطة بين أفضل أداء للمملكة العربية السعودية، وتركيا وإيران، على التوالي. ومن النقاط التي يمكن الإشارة إليها فيما يتعلق بهذا البُعد من حوكمة الأمن الإقليمي، أن أداء المملكة العربية السعودية وتركيا شهد اتجاهاً تنازلياً، بينما شهد أداء إيران اتجاهاً تصاعدياً.



الرسم البياني رقم ١: مقارنة عملية البعد الحمائي لحوكمة الأمن الإقليمي في إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا

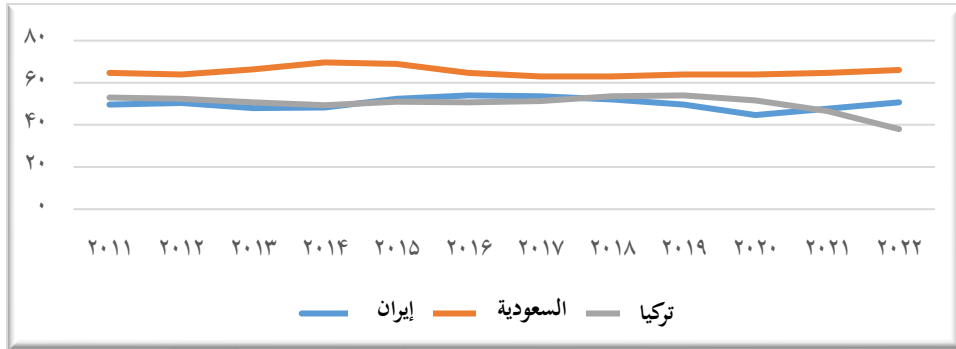
ومع ذلك، وكما هو موضح في الشكل ٢، فقد كان أداء إيران أفضل بكثير في بعض المؤشرات (تأثير الإرهاب) مقارنةً بدول أخرى في العالم (مصنفة ضمن أفضل ١٥ دولة في العالم) وفي المنطقة، وخاصةً تركيا والمملكة العربية السعودية. في ذروة انتشار الإرهاب في المنطقة (٢٠١٥)، لم تتأثر إيران به إلا بشكل طفيف، وأثبتت قدرتها على حماية البلاد من الهجمات الداخلية والخارجية.



الشكل ٢: تأثير الدول بالإرهاب (زانات ١، ٢٠١٦)

ب. الإكراه

وفقًا للرسم البياني ٢، سجلت المملكة العربية السعودية ما يقرب من ٧٠ نقطة في عام ٢٠١٤، بينما سجلت إيران ٥٤ نقطة في عام ٢٠١٦. وكانت تركيا هي الأقل درجةً، بمتوسط ٣٨ نقطة في عام ٢٠٢٢. الالفت أن إيران كانت في اتجاه تصاعدي على مدى السنوات القليلة الماضية، بينما كانت تركيا في اتجاه تنازلي.



الرسم البياني رقم ٢: مقارنة البعد القسري لحكومة الأمن الإقليمي في إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا

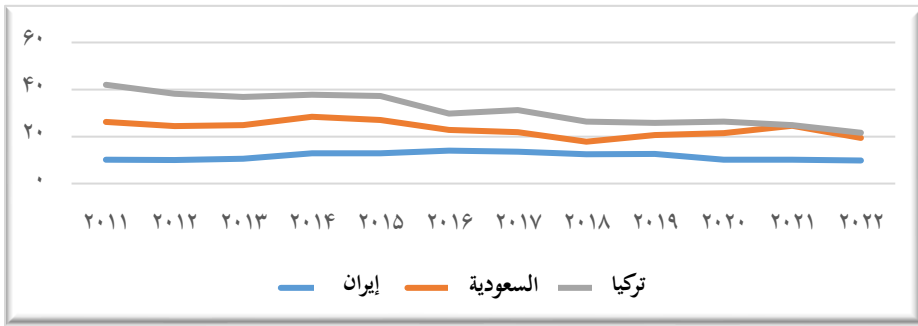
وفقًا لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (٢٠٢٣)، أنفقت إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية ما يقرب من ٧ و ١١ و ٧٥ مليار دولار على جيشها على التوالي. ومع ذلك، فإن النقطة الرئيسية هنا هي أن إيران، على عكس تركيا وخاصة المملكة العربية السعودية، كان أداؤها أفضل من حيث الإنفاق العسكري - كمؤشر على بُعد حكومة الأمن الإقليمي - على الرغم من إنفاقها الأقل. وذلك لأن المملكة العربية السعودية وتركيا تنفقان على استيراد الأسلحة، والتي

¹. Zatat

يُخصص جزء كبير منها أيضًا للمستشارين الأجانب، لكن إيران، بالاعتماد على القدرات المحلية، تمكنت من أن تحتل مرتبةً بين أفضل دول العالم في بعض المجالات، مثل إنتاج الطائرات بدون طيار. وهذا يوفر المزيد من الاستقلال لإيران، ويجعل بدوره منافسيها يعتمدون على الأجانب، مما يمهد الطريق أيضًا للمدخلات الأجنبية.

ص. الوقاية

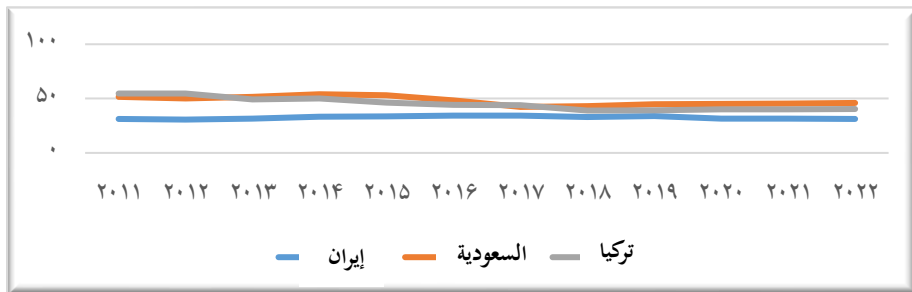
وفقًا للشكل ٣، شهدت كل من إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا انخفاضًا في بُعد الوقاية من حوكمة الأمن الإقليمي. ورغم أن درجة تركيا كانت أعلى من درجتي إيران والسعودية في جميع السنوات المشمولة بالدراسة، إلا أن انخفاضها كان أسرع أيضًا من الدولتين الآخرين. ففي أعلى مستوياتها، شهدت إيران انخفاضًا في متوسط الدرجات بلغ ٨. كما انخفض تصنيفا تركيا والمملكة العربية السعودية بمقدار ٢٢ و ١٩ نقطة على التوالي.



الرسم البياني رقم ٣: مقارنة البعد الوقائي لحوكمة الأمن الإقليمي في إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا

د. الثقة

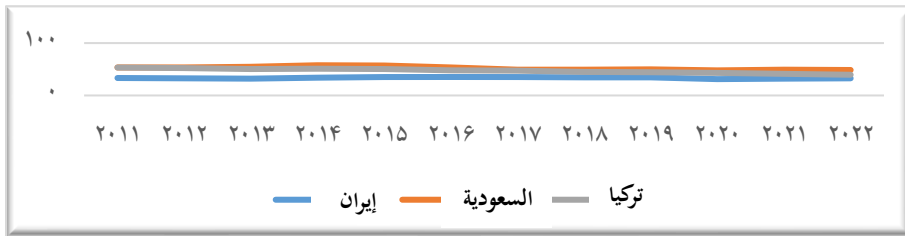
وفقًا للرسم البياني رقم ٤، من بين الدول المدروسة، سجلت المملكة العربية السعودية أعلى متوسط درجة بين الدول المدروسة، بمتوسط درجة ٥٤ في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، وعلى عكس المملكة العربية السعودية وتركيا، شهدت إيران اتجاهًا تصاعديًا من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٨. بينما خلال نفس الفترة، شهدت الدولتان الأخريان اتجاهًا تنازليًا.



الرسم البياني رقم ٤: مقارنة عملية بعد الثقة لحكومة الأمن الإقليمي في إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا

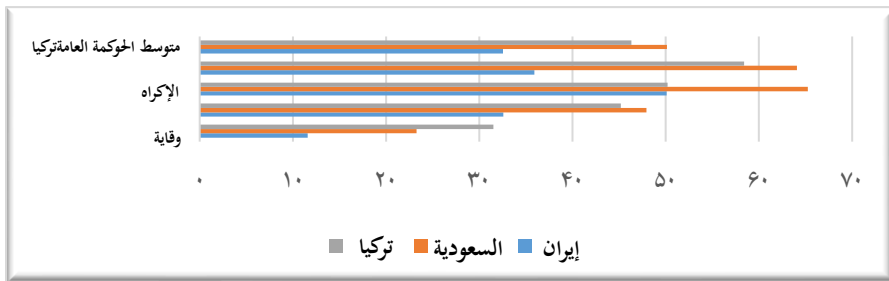
هـ. مقارنة متوسط عملية حوكمة الأمن الإقليمي الشاملة في إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا

حصلت المملكة العربية السعودية على متوسط درجات يقارب ٥٨ درجة في عام ٢٠١٤، وهو أعلى متوسط بين الدول المشمولة بالدراسة. في المقابل، سُجِّلَت أدنى درجة في إيران، بمتوسط ٣١ درجة في عام ٢٠٢٠. ووفقًا للشكل ٥، من المهم ملاحظة أن إيران، على عكس تركيا والمملكة العربية السعودية اللتين شهدتا اتجاهًا تنازليًا، شهدت دائمًا اتجاهًا تصاعديًا باستثناء عام واحد. بمعنى آخر، انخفض متوسط درجات إيران من ٣٤ درجة في عام ٢٠١٩ إلى ٣١ درجة في عام ٢٠٢٠ فقط، واستمر في اتجاه تصاعدي في سنوات أخرى.



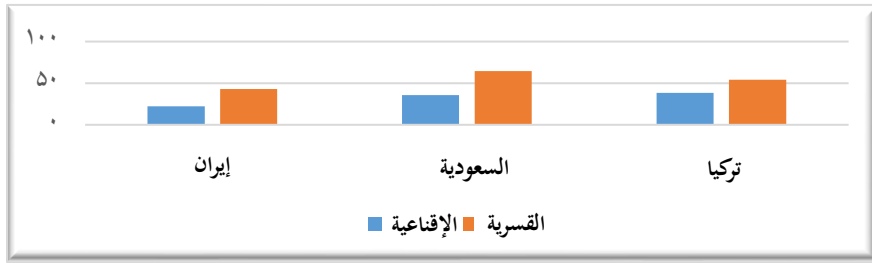
الرسم البياني رقم ٥: مقارنة بين متوسط عملية حوكمة الأمن الإقليمي في إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا

بلغ متوسط درجات حوكمة الأمن الإقليمي لإيران والمملكة العربية السعودية وتركيا في بُعد الحماية ٣٦ و ٦٤ و ٥٨ على التوالي. وحققت الدول الثلاث في بُعد الإكراه متوسط درجات ٥٠ و ٦٥ و ٥٠ على التوالي. وفي بُعد الوقاية، بلغ متوسط درجات السعودية ٣٠ وتركيا ٣٥ وإيران ١٦. وفي بُعد الثقة والضممان، بلغ متوسط درجات السعودية ٤٨ وإيران ٣٣ وتركيا ٤٥. وأخيرًا، في المتوسط العام لحكومة الأمن الإقليمي، حققت إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا ٣٣ و ٥٠ و ٤٦ على التوالي.



الرسم البياني رقم ٦: مقارنة الأبعاد المتوسطة لحكومة الأمن الإقليمي في إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا

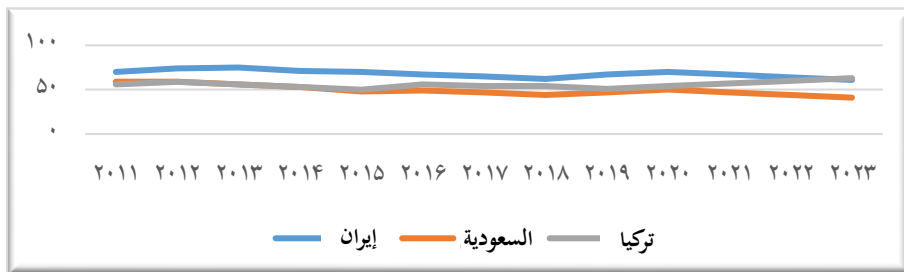
في بُعد القسري للحكومة الأمنية، حققت إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا متوسط درجات ٤٣ و ٦٤ و ٥٤ على التوالي. وفي بُعد الإقناعي، بلغ متوسط درجات الدول الثلاث ٢٢ و ٣٥ و ٣٨ على التوالي.



الرسم البياني رقم ٧: مقارنة بين متوسط العمليات الإقناعية والقسرية لحكومة الأمن الإقليمي في إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا

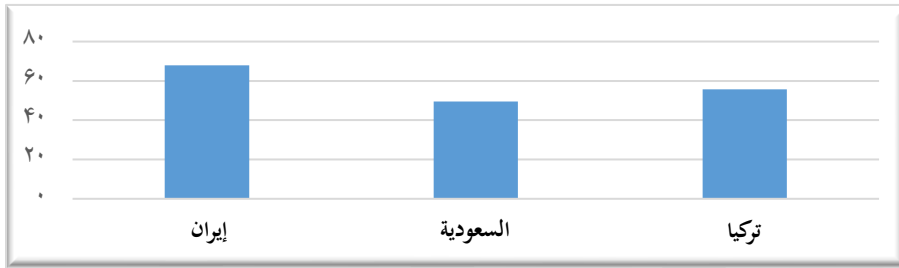
عملية التدخلات الأجنبية في إيران والسعودية وتركيا

وفقًا للشكل ٨، كان التدخل الأجنبي مرتفعًا في الدول الثلاث. في عام ٢٠١٣، سُجِّل متوسط درجة ٧٥ لإيران، وهي أعلى درجة بين الدول المدروسة. في المقابل، كان أدنى مستوى للتدخل الأجنبي في المملكة العربية السعودية، بدرجة ٤١ في عام ٢٠٢٣. كما يعود أعلى مستوى للتدخل في تركيا إلى عام ٢٠٢٣، حيث سُجِّلَت درجة ٦٣. النقطة المهمة هي نوع التدخل ونوعيته. في تركيا والسعودية، كان نوع التدخل إيجابيًا وطوعيًا، لأن السعودية وتركيا تسمحان للقوى الأجنبية بالتدخل في بلديهما لأسباب مختلفة، بينما لا تسمح إيران بذلك. بمعنى آخر، لطالما سعت تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولذلك، في معظم المجالات، طُبِّقَت سياسات تتماشى مع مصالح القوى الأجنبية. حتى أن السعودية، لأسباب مختلفة مثل شراء الأسلحة وضمان أمنها من الولايات المتحدة، حملت لقب "البقرة الحلوب" المهيمن. على عكس هاتين الدولتين، كانت التدخلات الأجنبية في إيران سلبية وموجهة نحو المقاومة، حيث قاومت إيران القوى الأجنبية دائمًا للحفاظ على استقلالها، وواجهت عقوبات على مستويات مختلفة. لذا، يختلف نوع وطبيعة التدخلات في الدول المدروسة اختلافاً جذريًا.



الرسم البياني رقم ٨: عملية التدخلات الأجنبية في إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا

وبناءً على ذلك، وكما هو موضح في الشكل ٩، بلغ متوسط درجة التدخل في إيران نحو ٦٨. وتم تسجيل هذه الدرجة في المملكة العربية السعودية وتركيا بنحو ٥٠ و ٥٦ على التوالي.



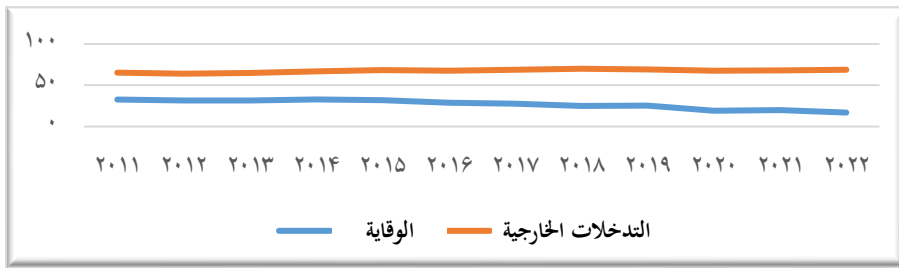
الرسم البياني رقم ٩: مقارنة متوسط التدخلات الأجنبية في إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا

النتائج التحليلية

يناقش هذا القسم العلاقة بين الأبعاد الأربعة لحوكمة الأمن والتدخلات الأجنبية.

العلاقة بين التدخلات الأجنبية والبعد الوقائي لحوكمة الأمن الإقليمي

كما هو موضح في الشكل ١٠، مع تزايد التدخلات الخارجية، انخفض أيضًا بُعد الوقاية في حوكمة الأمن الإقليمي. ففي حين ارتفعت درجة التدخلات الخارجية من ٦٧ في عام ٢٠٢٠ إلى ٦٩ في عام ٢٠٢٢، انخفضت درجة بُعد الوقاية من ١٩ إلى أقل من ١٧.



الشكل ١٠: عملية التدخلات الأجنبية والبعد الوقائي لحوكمة الأمن الإقليمي في غرب آسيا

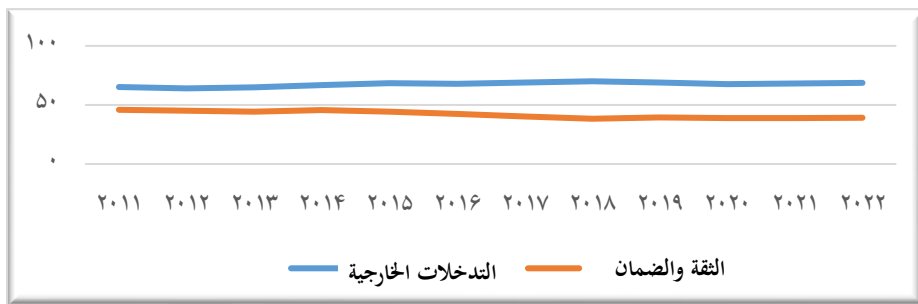
بناءً على معامل الارتباط (-٠,٦٢٤*) ومستوى الدلالة (٠,٠٣٠) بثقة ٩٩٪، يُمكن القول: إن هناك علاقة دالة إحصائيًا بين التدخلات الأجنبية والبعد الوقائي في حوكمة الأمن الإقليمي. وهذا يعني أنه مع تزايد التدخلات الأجنبية، تتراجع قوة وقدرة الدول على منع الحروب الإقليمية والتوجه نحو مجتمع أمني متكامل.

الجدول ٢: نتائج تحليل ارتباط بيرسون بين التدخلات الأجنبية والبعد الوقائي لحوكمة الأمن الإقليمي

المتغير/الاختبار	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
التدخلات الأجنبية	* ٠/٠٦٢٤ -	٠/٠٣٠

العلاقة بين التدخلات الخارجية وُبعد الثقة في حوكمة الأمن الإقليمي

في حين ارتفعت درجة التدخلات الخارجية من ٦٧ إلى ٧٠ من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨ على التوالي، انخفضت أيضاً درجة بُعد ثقة حوكمة الأمن الإقليمي من ٤٢ إلى ٣٨. يوضح الرسم البياني التالي عملية بُعد الثقة والتدخلات الخارجية:



الشكل ١١: عملية التدخلات الأجنبية وُبعد الثقة والضمان في حوكمة الأمن الإقليمي في غرب آسيا

بناءً على معامل الارتباط (** - ٠,٧٦٤) ومستوى الدلالة (٠,٠٠٤) بثقة ٩٩٪، يمكن القول: إن هناك علاقة دالة إحصائية بين التدخلات الأجنبية وُبعد الثقة في حوكمة الأمن الإقليمي. بمعنى آخر، مع تزايد التدخلات الأجنبية، تتراجع قدرة الدول على بناء الثقة.

الجدول ٣: نتائج تحليل ارتباط بيرسون بين التدخلات الأجنبية وُبعد الثقة في حوكمة الأمن الإقليمي

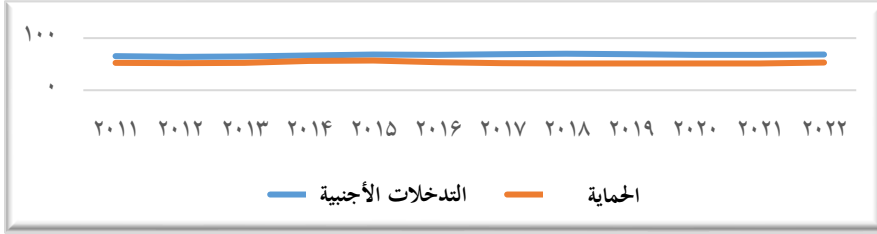
المتغير/الاختبار	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
التدخلات الأجنبية	** - ٠/٧٦٤	٠/٠٠٤

العلاقة بين التدخلات الأجنبية والبعد الوقائي في حوكمة الأمن الإقليمي

وبحسب الرسم البياني رقم ١٢، تم تسجيل أعلى متوسط درجة لبعد الحماية عند ٥٧ في عام ٢٠١٥، وأعلى متوسط درجة للتدخلات الخارجية كان ٧٠ في عام ٢٠١٨.

الجدول ٤: نتائج تحليل ارتباط بيرسون بين التدخلات الأجنبية وُبعد الحماية في حوكمة الأمن الإقليمي

المتغير/الاختبار	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
التدخلات الأجنبية	-٠.١٢/٠	٠.٩٧٠

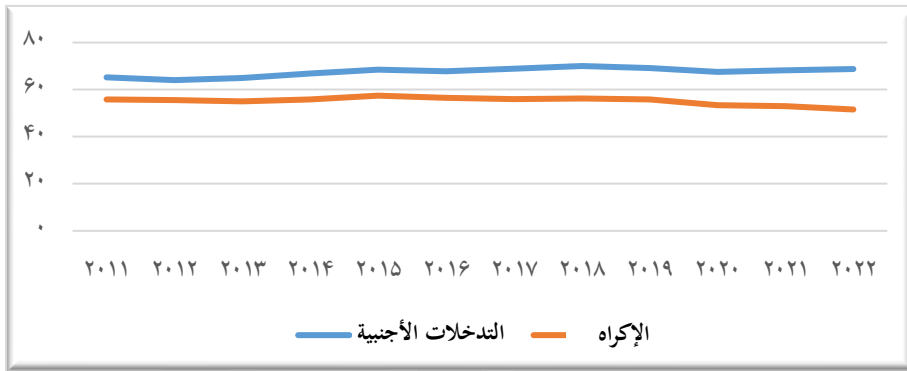


الشكل ١٢: عملية التدخلات الأجنبية وُبعد الحماية في حوكمة الأمن الإقليمي في غرب آسيا

وفي الجدول رقم (٤) واستناداً إلى معامل الارتباط (-٠.١٢،) ومستوى الدلالة (٠.٩٧٠)، بمستوى ثقة ٩٩٪، يمكن القول بأنه: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الحمائي لحوكمة الأمن الإقليمي والتدخلات الأجنبية.

العلاقة بين التدخلات الأجنبية والبعد القسري لحوكمة الأمن الإقليمي

بلغ متوسط أعلى وأدنى درجات بُعد الإكراه في حوكمة الأمن ٥٧ و ٥١ في عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٢ على التوالي. ووفقاً للشكل ١٣، لا توجد علاقة إيجابية أو سلبية تقريباً بين المتغيرين.



الشكل ١٣: عملية التدخلات الأجنبية والبعد القسري لحوكمة الأمن الإقليمي في غرب آسيا

وبناءً على معامل الارتباط (-٠.٢٩،) ومستوى الدلالة (٠.٩٢٩)، وبدرجة ثقة ٩٩٪، يمكن القول بأنه: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد القسري لحوكمة الأمن الإقليمي والتدخلات الأجنبية.

الجدول ٥: نتائج تحليل ارتباط بيرسون بين التدخلات الأجنبية والبعد القسري لحوكمة الأمن الإقليمي

المتغير/الاختبار	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
التدخلات الأجنبية	٠.٠٢٩/٠	٠/٩٢٩

دراسة العلاقة بين التدخلات الأجنبية وحوكمة الأمن الإقليمي باستخدام الانحدار

بالإضافة إلى اختبار الارتباط، استخدمت هذه الدراسة أيضًا الانحدار لدراسة التغيرات في المتغير التابع، وهو حوكمة الأمن الإقليمي، من خلال المتغير المستقل، وهو التدخلات الخارجية. وبالتالي، تم تحديد مساهمة المتغير المتنبئ المستقل في تفسير المتغير التابع. وفي هذا الصدد، استُخدم أسلوب الانحدار أحادي المتغير بشكل مترامز أو بين المتغيرات. وبناءً على نتائج اختبار الانحدار، تم تلخيص نموذج البحث في بُعدين فقط هما: الوقاية وضمان حوكمة الأمن الإقليمي. وفقًا للجدول ٦، فيما يتعلق ببعد الوقاية لحوكمة الأمن الإقليمي (المتغير التابع) والتدخلات الخارجية (المتغير المستقل)، فإن معامل التحديد الذي تم الحصول عليه من اختبار الانحدار الخطي أحادي المتغير هو ٠.٣٨٩. يشير هذا الرقم إلى حقيقة أن ما يقرب من ٣٩ في المائة من التغيرات في بعد الوقاية لحوكمة الأمن الإقليمي، مرتبطة بمتغير التدخلات الخارجية. ويؤكد تحليل التباين أيضًا أهمية الانحدار ووجود علاقة خطية بين المتغيرات. وإذا انتبهنا أيضًا إلى تحليل التباين، فمن الواضح أن قيمة F تساوي أيضًا ٦.٣٦٧. لذلك، مع مستوى دلالة ٠.٠٣٠، يمكن الادعاء بوجود فرق كبير بين بعد الوقاية لحوكمة الأمن الإقليمي والتدخلات الخارجية باحتمال يزيد عن ٩٩ في المائة. أيضًا، بالنظر إلى قيمة بيتا، يمكن القول إنه مقابل كل وحدة تغيير في مستوى التدخلات الأجنبية، يوجد تغيير بنحو -٠.٦٢٤ وحدة في مستوى بعد الوقاية لحوكمة الأمن.

الجدول ٦: معامل الانحدار للتدخلات الأجنبية مع البعد الوقائي لحوكمة الأمن الإقليمي

متغير التنبؤ	الخطأ المعياري	B	بيتا	T	مستوى الدلالة
القيمة الثابتة	٢٨/٣٩٠	٩٣/٧٣٣	-	٣/٣٠٢	٠.٠٨/٠
التدخلات الأجنبية	٠/٤٢١	-١/٠٦١	-٠/٦٢٤	-٢/٥٢٣	٠.٣٠/٠
ملاحظة: $F_{٣٦٧/٦} = R^2_{٠/٦٢٤} = R^2_{٠/٣٨٩} = ADJ.R^2_{٠/٣٢٨}$ إحصاءات $F_{٣٦٧/٦}$					

قيمة المعامل المحصّلة فيما يتعلق ببعد ثقة حوكمة الأمن الإقليمي هي -٠.٥٨٣. هذا يعني أن أكثر من ٥٨٪ من التغيرات في هذا البعد مرتبطة بمتغير التدخلات الخارجية. في الجدول ٧، تبلغ إحصائية F أيضًا ١٣.٩٨١، ومستوى الدلالة هو أيضًا ٠.٠٠٤. لذلك، يمكن القول إنه لكل وحدة تغيير في مقدار التدخلات الخارجية، يوجد تغيير قدره -٠.٧٦٤ (بيتا) في بُعد ثقة حوكمة الأمن.

الجدول ٧: معامل الانحدار للتدخلات الأجنبية مع بُعد ثقة حوكمة الأمن الإقليمي

متغير التنبؤ	الخطأ المعياري	B	بيتا	T	مستوى الدلالة
القيمة الثابتة	٢٢/٢١٨	١٢٤/٩٣٥	-	٥/٦٢٣	٠٠٠/٠
التدخلات الأجنبية	٠/٣٢٩	-١/٢٣١	-٠/٧٦٤	-٣/٧٣٩	٠٠٤/٠
ملاحظة: F = ٠/٥٤١، $ADJ.R^2 = ٠/٥٨٣$ ، $R^2 = ٠/٧٦٤$ ، $R = ١٣/٩٨١$ - إحصائية					

النتائج الاستدلالية

لا تتفق نتائج البحث مع نتائج احتشامي (٢٠١٣). بحث هذا المؤلف عن السبب الرئيسي لفشل حوكمة الأمن الإقليمي في غرب آسيا في التحرك نحو مجتمع أمني متكامل أو نظام مدني دولي في العوامل الداخلية، بينما خلصت هذه المقالة، على عكس المؤلف المذكور أعلاه، إلى أن التدخلات الخارجية هي السبب الرئيسي لهذه المشكلة. لأنه تاريخياً، بعد الحرب العالمية الأولى وتشكيلهم للحدود الاصطناعية، وما إلى ذلك، دفعهم ذلك حتى يومنا هذا إلى تحديد الاختلافات بين القوى الإقليمية في هذه المنطقة وحتى القوى الأخرى بما يتماشى مع مصالحهم الخاصة. لذلك، تشكلت المشاكل الداخلية لدول غرب آسيا أيضاً من خلال التدخلات الخارجية. كما بحث كيرشنر ودومينغيز (٢٠١٤) عن السبب الرئيسي في العوامل الداخلية، على الرغم من أن مجال دراستهم لم يكن غرب آسيا.

وتتوافق نتائج البحث مع بعض النتائج التي توصل إليها بريسلين. وكرافت (٢٠١٣). خلص هؤلاء المؤلفون إلى أن التدخلات الأجنبية لا تُسهم في حوكمة الأمن الإقليمي على المدى الطويل، وهو ما يتوافق مع نتائج هذه الدراسة. وخلص جيتشكي (٢٠١١) في شرق آسيا إلى أن الحكومات تسعى إلى تعزيز قوتها الوطنية بدلاً من تفويض الصلاحيات للمنظمات الإقليمية. ويتوافق هذا أيضاً مع نتائج هذه الدراسة في غرب آسيا، إذ لا توجد في هذه المنطقة منظمة مُشكلة بهدف تفويض الصلاحيات.

خلص تانغور (٢٠١٢) أيضاً إلى أن تركيا لديها أهداف مشتركة مع أوروبا في مجال حوكمة الأمن، وهو ما يتضح من عضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو). ولذلك، تُعدّ منطقة غرب آسيا ذات أهمية ثانوية بالنسبة لتركيا، وتتعاون مع القوى الإقليمية فقط لتوفير الأمن المادي، مثل اللاجئين الفارين من الحرب السورية، إلخ. ولذلك، تتفق نتائجها مع نتائج هذه الدراسة، نظراً لانخفاض مستوى التفاعلات الثنائية بين القوى الإقليمية في غرب آسيا، ومن الأمثلة على ذلك العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية.

توصل مفتيلار باخ (٢٠١٤) وبينفاري (٢٠١٤) على التوالي، في دراستهما لدور تركيا ومصر في حوكمة الأمن الإقليمي في غرب آسيا، إلى أن التوجه نحو الديمقراطية سيعزز دورهما في عملية تشكيل حوكمة الأمن الإقليمي. وتتوافق

هذه النتيجة مع نتائج الدراسة الحالية. ففي البعد الوقائي لحوكمة الأمن، تبين أن التوجه نحو الديمقراطية سيُسهّل في نهاية المطاف دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في المجال الأمني، بالإضافة إلى التعاون بين الدول والحكومات.

الخاتمة

تهدف الدراسة إلى تحليل مدى واتجاه (إيجابي أو سلبي) تأثير التدخلات الأجنبية على حوكمة الأمن الإقليمي في غرب آسيا في ثلاث دول: إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا - باعتبارها القوى العظمى الإقليمية. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة مهمة بين التدخلات الأجنبية والبعد الإقناعي (الضمان والوقاية) لحوكمة الأمن الإقليمي. بمعنى آخر، بناءً على اختبار ارتباط بيرسون، خلص إلى أنه عندما زادت التدخلات الأجنبية، انخفض البعد الإقناعي لحوكمة الأمن الإقليمي أو العكس. وأظهر اختبار الانحدار الخطي أحادي المتغير أيضًا أن التدخلات الأجنبية قادرة على تفسير أو التنبؤ بنسبة ٣٩ و ٥٩ في المائة من أبعاد الوقاية والضمان لحوكمة الأمن الإقليمي، على التوالي.

كان للتدخلات الأجنبية في المملكة العربية السعودية وتركيا جانب إيجابي، بينما كان لها في إيران جانب سلبي. لأن الدولتين الأولى حاولتا دائمًا تعريف نفسيهما كدولة أوروبية ذات قيم ليبرالية (عضوية في حلف شمال الأطلسي وجهود للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إلخ) وتعتمدان على الولايات المتحدة في المجالات العسكرية والأمنية وحتى الاقتصادية (النفط مقابل استراتيجية الأمن). في المقابل، اتخذت إيران، بعد الثورة الإسلامية، دائمًا خطوات ضد القوى الأجنبية وتدخلاتها على المستويين المحلي والإقليمي. بطريقة ما، أكدت دائمًا على ضرورة ضمان الأمن الإقليمي بشكل جماعي ودون تدخلات من قوى من خارج المنطقة. ومع ذلك، فإن التدخلات الأجنبية وإرثها الاستعماري، مثل الحدود الاصطناعية، جعلت من الصعب للغاية على الحكومات الإقليمية، وخاصة الدول الثلاث قيد النظر، التعاون والمشاركة في الأمن.

وفي أبعاد الوقاية وضمان حوكمة الأمن الإقليمي، لوحظ أيضًا أن فشل دول مثل تركيا والمملكة العربية السعودية في التحرك نحو الديمقراطية، وفشلها في التحرك نحو تنمية السوق الحرة والاعتماد على النفط - الدولة الريفية - وميلها إلى عسكرة المنطقة (الوقاية) واعتمادها فقط على دولة واحدة مثل الولايات المتحدة من أجل الأمن، وانعدام ثقتها في الدول الإقليمية، وفشلها في تفويض السلطة للمؤسسات الإقليمية وفشلها في اللجوء إلى الحل الدبلوماسي والسياسي للنزاعات (الضمان)، كلها متأثرة بالتدخلات الأجنبية في منطقة غرب آسيا. على سبيل المثال، يمكن اعتبار الهجوم السعودي على اليمن أو الهجمات التركية على العراق وسوريا مثالًا كان ينبغي حله من خلال القنوات الدبلوماسية والسياسية، لكنهم فضلوا العسكرية. في حين أن إيران ليس لديها تاريخ في مهاجمة أي دولة.

تشير النتائج المذكورة أعلاه إلى أن التدخلات الأجنبية كوّست جلّ جهودها لمنع إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية من انتهاج سياسات مُقنعة على المستوى الإقليمي. أي أنها لا تريد لهذه الدول تحقيق أهدافها المشتركة بالتركيز على

الدبلوماسية والحوار. ولذلك، دأبت على وضع معاداة إيران وسياساتٍ كهذه على جدول أعمالها، وذلك لمنع التفاعلات والعلاقات المرضية بين دول المنطقة.

اقتراحات

لقد تم تقديم اقتراحات لدفع حوكمة الأمن الإقليمي في غرب آسيا نحو مجتمع أمني متكامل، بما في ذلك:

١. المعيار الأهم لتطوير حوكمة الأمن الإقليمي هو التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الهدف الأمني. ينبغي للدول التوصل إلى فهم مشترك لنوع التهديد وطبيعته من خلال الحوار. على سبيل المثال، طالما أن المملكة العربية السعودية، الخاضعة لتأثير الولايات المتحدة، تعتبر إيران عدوًا، فلن يكون هناك أي تقدم على المستوى الإقليمي. ينبغي للدول التركيز على القضايا المشتركة (كالتهديدات الإرهابية، وغيرها) واتخاذ إجراءات لصياغة السياسات.

٢. فيما يتعلق بصنع السياسات، ينبغي على جمهورية إيران الإسلامية اتخاذ خطوات لإنشاء مؤسسة إقليمية تُعطي الأولوية للقضايا الأمنية. فبالإضافة إلى عدم وجود مثل هذه المؤسسة في منطقة غرب آسيا، سيتحقق أحد الأهداف الأمنية للنظام، وهو ضمان الأمن الإقليمي الجماعي دون تدخلات عابرة للحدود. لذلك، ينبغي أن تتولى هذه المؤسسة وضع السياسات، بل وتنظيم الأمن الإقليمي.

٣. ينبغي أن تكون جمهورية إيران الإسلامية رائدة في دور الشركات والمنظمات غير الحكومية في حوكمة الأمن الإقليمي. وينبغي أن تستفيد من آرائها، بل ومشاركتها في مجال وضع السياسات الأمنية وتنظيمها.

٤. نظرًا لتعقيد توفير الأمن، وعجز الحكومات وحدها عن تلبية الاحتياجات الأمنية لجميع الفئات، ينبغي على جمهورية إيران الإسلامية إصدار تراخيص لإنشاء "شركات أمنية عسكرية خاصة" شائعة عالميًا، تعمل بشكل قانوني، وفي حدودها الدنيا، وما يتماشى مع مصالحها المحلية والإقليمية. وبالطبع، هناك أسباب أخرى عديدة لتأسيس هذه الشركات، مثل عدم تعريض حياة جنود البلاد وعملياتها في الدول الأخرى للخطر، والحفاظ على شرعيتها^٢.

¹. Private Military Security Companies

^٢ يُعرف البعض شركات الأمن والخدمات العسكرية الخاصة بأنها شركات ذات شخصية اعتبارية تُقدّم خدمات أمنية عسكرية للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات الاستخبارية، والتحقيقات، والاستطلاع البري والبحري والجوي، وخدمات الطيران مقابل أجر. وفي حالة الخدمات الأمنية، يشمل ذلك أيضًا حراسة المباني والمرافق والممتلكات والأفراد بواسطة حراس مسلحين، وأي نوع من نقل المعرفة من خلال برامج أمنية أو برامج إنفاذ القانون، واعتماد وتنفيذ تدابير أمنية لأغراض الرقابة (Case Book, 2021).

المصادر

أ. المصادر الفارسية

١. إمامي، سيد مجتبی، جوادی، مجتبی (٢٠٢١)، تحليل مفهوم الحاکمية في ضوء كلمة "الطاعة" في القرآن الكريم، مجلة الأمن القومي، السنة ١١، العدد ٤٣، ٤٣-٧٤.
٢. کیاخاه، إحسان (٢٠١٩). التحديات الاستراتيجية للحكومة مع توسع الفضاء الإلكتروني، مجلة الأمن القومي الفصلية، السنة التاسعة، العدد ٣٤، ١٥٣-١٧٤.

ب. المصادر الإنجليزية

1. Adler, E and Greve, P (2009). When security community meets balance of power: overlapping regional mechanisms of security governance. *Review of international studies*, 35(S1), 59-84.
2. Bevir, M and Hall, I (2013). The rise of security governance. In *Interpreting global security* (pp. 17-34). Routledge.
3. Breslin, S and Croft, S (2013). Researching regional security governance: dimensions, debates and discourses. In *Comparative regional security governance* (pp. 1-21). Routledge.
4. Ceccorulli, M, Frappi, C and Lucarelli, S (2017). On regional security governance once again: how analysis of the Southern Caucasus can advance the concept. *European Security*, 26(1), 59-78.
5. Christou, G, Croft, S, Ceccorulli, M and Lucarelli, S (2014). European Union security governance: putting the 'security' back in. In *European Security Governance* (pp. 5-24). Routledge.
6. Daase, C and Friesendorf, C (2010). Rethinking security governance. The *Problem of Unintended Consequences*, London.
7. Ehrhart, H.-G, Hegemann, H and Kahl, M (2013). Towards security governance as a critical tool: a conceptual outline. *European Security*, 23(2), 145-162.
8. Ehteshami, A (2013). MENA Region: Security and Regional Governance. In *Comparative Regional Security Governance* (pp. 131-151). Routledge.

9. Held, D, McGrew, A, Goldblatt, D and Perraton, J (1999). Global transformations: Politics, economics and culture. In ***Politics at the Edge: The PSA Yearbook 1999*** (pp. 14-28). London: Palgrave Macmillan UK.
10. Jetschke, A (2011). Is ASEAN a Provider of Regional Security Governance? (p. 3). Germany: Southeast Asian Studies at the University of Freiburg.
11. Kacowicz, A, M and Press-Barnathan, G (2016). Regional security governance. ***The Oxford handbook of comparative regionalism***, 297-322.
12. Kirchner, E. J and Dominguez, R (Eds.). (2013). ***The security governance of regional organizations*** (Vol. 58). Routledge.
13. Kirchner, E. J and Sperling, J (2006). Global security governance. Routledge.
14. Kirchner, E and Sperling, J (2007). EU security governance. In ***EU security governance***. Manchester University Press.
15. Kirchner, E and Sperling, J (2018). EU security governance. In ***EU security governance***. Manchester University Press.
16. Kirchner, E. J (2014). Theoretical debates on regional security governance. Robert Schuman Centre for Advanced Studies Research Paper No. RSCAS, 40.
17. Krahmann, E (2003). Conceptualizing security governance. ***Cooperation and conflict***, 38(1), 5-26.
18. Krahmann, E (2005). From state to non-state actors: the emergence of security governance. In ***New threats and new actors in international security*** (pp. 3-19). New York: Palgrave Macmillan US.
19. Monar, J (2014). EU internal security governance: the case of counter-terrorism. *European Security*, 23(2), 195-209.
20. Müftüler-Baç, M (2014). ***Turkey as an emerging power: an analysis of its role in global and regional security governance constellations***. Robert Schuman Centre for Advanced Studies Research Paper No. RSCAS, 52.
21. Pinfari, M (2014). Of cats and lions: Egypt and regional security governance in the Middle East. Robert Schuman Centre for Advanced Studies Research Paper No. RSCAS, 48.
22. Schroeder, U (2010). ***Measuring security sector governance- A guide to relevant indicators***. Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF).

23. Schroeder, U (2013). The *organization of European security governance: internal and external security in transition*. Routledge.
24. Sperling, J (2014). Regional security governance. *Handbook of governance and security*, 98-119.
25. Sperling, J and Webber, M (2014). Security governance in Europe: a return to system. *European Security*, 23(2), 126–144.
26. Svensson, T (2013). Regional security governance: The case of South Asia. In *Comparative Regional Security Governance* (pp. 94-112). Routledge.
27. Tangör, B (2012). Turkey's Role in European Security Governance. *Central European Journal of International & Security Studies*, 6.
28. World Bank (١٩٩٤). Development in Practice, Governance :the World Bank's Experience, Available at <https://documents.worldbank.org/curated/en/٧١١٤٧١٤٦٨٧٦٥/pdf/multi-page.pdf/٢٨٥٩٦٢>
29. Brenes, E. R., Mena, M., & Molina, G. E. (2008), "Key Success Factors for Strategy Implementation in Latin America." *Journal of Business Research*, 61(6), 590-598.
30. Critenden, V., & Critenden, W. (2008), Building a capable organization: The eight levers of strategy implementation. *Business Horizons*, 51(4), 301–309.
31. David, F. A. (1995), translated by Ali Parsaeian, SM Arabi. strategic management. Eighth printing, culture and management Press. (in Persian)
32. management studies, Vol. 24, No6, pp 649-70
33. Martin, Patricia Y &. Turner, Barry A. (1986), Grounded Theory and Organizational Research, *The Journal of Applied Behavioral Science*, 22(2).
34. Noble, C.H. (1999). Building the Strategy Implementation Network. *Business Horizons*, 19-27
35. Okumus ،Fevzi. (2001). Towards a strategy implementation framework. *International Journal of Contemporary Hospitality Management*.13(7).٣٢٧-٣٣٨ ،
36. Okumus ،Fevzi. (2003). A framework to implement strategies in organizations. *Management Decision*.41(9).٨٧١-٨٨٢ .

ج. مواقع الويب

1. Case Book (2021). *Private military and security companies (PMSCs)*, Available at:
2. https://casebook.icrc.org/a_to_z/glossary/private-military-and-security-companies-pmscs
3. Economics and Peace (2022). Global Terrorism Index, Available at:
4. <https://www.economicsandpeace.org/global-terrorism-index/>
5. Economics and Peace (2023), *Global Peace Index*, Available at: <https://www.economicsandpeace.org/>
6. Fragile States Index (2023). *External Intervention*, Available at: <https://fragilestatesindex.org/indicators/x1/>
7. Freedom house (2023 A). *Civil liberties*, Available at: <https://freedomhouse.org/>
8. Freedom house (2023 B). *Political rights*, Available at: <https://freedomhouse.org/>
9. Fund for Peace (2023). *Human flight and brain drain*, Available at: <https://fundforpeace.org/fsi/>
10. Global Terrorism Database (2022). *Terrorism deaths*, 1970 to 2021, Available at:
11. <https://www.start.umd.edu/gtd/>
12. Heritage (2023). Economic freedom, overall index, Available at: <https://www.heritage.org/>
13. KOF (2023). Overall globalization, Available at:
14. <https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html>
15. Our World in Data (2023). Deaths in interstate conflicts, World, Available at:
16. <https://ourworldindata.org/grapher/deaths-in-interstate-conflicts-gibler-miller>
17. Prosperity (2023 A). Health, Available at:
18. <https://www.prosperity.com/rankings>
19. Prosperity (2023 B). Safety and Security, Available at:
20. <https://www.prosperity.com/rankings>
21. Relief web (2023). Global Terrorism Index 2023, Available at:
22. <https://reliefweb.int/report/world/global-terrorism-index-2023>
23. Roser, M and Ritchie, H (2023). HIV/AIDS, A global epidemic and the leading cause of death in some countries, Available at:
24. <https://ourworldindata.org/hiv-aids>
25. SIPRI (2023). Military spending, percent of GDP, Available at: <https://www.sipri.org/databases/milex>
26. Statista (2022). Terrorist attacks from 2007 to 2022, by region, Available at:
27. <https://www.statista.com/statistics/489581/terrorist-attacks-by-region/>
28. Transparency (2023). Corruption Perceptions Index, Available

- at:<https://www.transparency.org/en/cpi/2021>
27. Uppsala Conflict Data Program (2023). Estimated number of deaths from organised conflict (external), Available at: <https://ucdp.uu.se/downloads/index.html#dyadic>
 28. Vision of Humanity. (2023 A). Relations with neighboring countries, Available at: <https://www.visionofhumanity.org/maps/#/>
 29. Vision of Humanity (2023 B). UN peacekeeping funding, Available at: <https://www.visionofhumanity.org/maps/#/>
 30. Vision of Humanity (2023 C). Nuclear and heavy weapons, Available at: <https://www.visionofhumanity.org/maps/#/>
 31. Yale University (2023). Environmental Performance Index, Available at: <https://epi.yale.edu/>
 32. Zatat, N. (2016). A map of the countries that suffer the most from terrorism, Available at: <https://www.indy100.com/news/here-s-a-graph-of-all-the-countries-that-suffer-the-most-from-terrorism-7487291>.